القرابة والجوار في الفضاء الحضري والسياسي الجزائري: نحو تجاوز الزبونية وبناء التشاركية؟

بوحنية قوي(*)

أستاذ العلوم السياسية، مدير مشروع الحكامة والمواطنة في ظل السياسات التنموية الجديدة، جامعة ورقلة ـ الجزائر.

أولًا: معطيات مفاهيمية ومؤشرات ميدانية

هناك من يُرجع أسباب النزاعات في البلدان النامية، وبخاصة الأفريقية، إلى العلاقات القائمة على الروابط التقليدية والعصبية والقبلية، ففيها ينزع الأفراد والجماعات إلى محاباة تضامن القرابة على حساب الولاء للكيانات المفترض أنها أكثر استجابة من الناحية المدنية والاقتصادية لمتطلبات العالم المعاصر كالدولة الأمة. وقد أيقنت الأنثروبولوجيا الوظيفية التي هي وريثة أعمال السوسيولوجي إميل دوركايم التعارض بين القبيلة والدولة بل أبرزته في بعض النواحي[1].

سيؤدي الجوار السكني في حالة الخوف، من ناحية التجاور الجغرافي، دورًا كبيرًا في الإبقاء اليقظ أو الإذكاء السريع للعصبية، تلك القوة شبه البيولوجية أو شبه الغريزية؛ فالعصبية لا تنتج من قصد مبيَّت، ولا تتأتى من التزام أو شراكة، ولا من عقد اجتماعي، فهي مجرَّد امتداد طبيعي لداعي البقاء لدى نوع معين لا يمكن أن يستمر من دون تضامن، غير أن الروابط الجوارية التقليدية ثبت عجزها عن الدفع بدول أفريقيا تحديدًا في سلم التنمية بل كانت أسبابًا مباشرة في إطالة عمر الأزمات واستدامتها.

تتمظهر مفاهيم القرب في أدبيات الأنظمة السياسية العالمية تحديدًا، وفي أحيان كثيرة توظف بصورة علاقات زبونية فجة في مواعيد السياسة الانتخابية للأسف الشديد.

(*) البريد الإلكتروني: bouhania2000@yahoo.com

(1) للاستزادة أكثر، انظر: عبد الودود ولد الشيخ، **القبيلة والدولة في أفريقيا**، ترجمة محمد بابا ولد أشفغ (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013)، ص 13.

عاشت الجزائر مواعيد انتخابية متباينة منذ الحراك السياسي الأصيل سنة 2019 بحسب التسمية الدستورية، بحيث تغيرت مفاهيم القرب والتجاور في المسيرات الأسبوعية كل جمعة. لقد ألغت المطالب مفاهيم الجغرافيا الوطنية الكلاسيكية بين الشمال والجنوب، لأن طبيعة المطالب تؤسس لعقد مدني رغم أن زخم المسيرات اختلف بحسب المناطق شمالًا وجنوبًا شرقًا وغربًا.

أنتجت مرحلة بوتفليقة شخصية تهرُّبية والتفافيَّة، فهي تحاول أن تتمظهر بمظاهر الوطنية من جهة، لكنها براغماتية ونفعية بالأساس، وقد انسحبت هذه المظاهر بقوة في الركح السياسي، وتحديدًا في البرلمان الذي لم تطأه أقدام بوتفليقة نهائيًا.

لقد برز مفهوم القرب من المركز، بحسب تعبير رواد التنمية السياسية، وارتبط بالعلاقة مع التحديث، بحيث تجلت المسيرات والمطالبات على نحوٍ أقوى وأمتن وأكثر جلاءً في حين انعكس مفاهيم البعد على طبيعة المطالب، حيث إن المطلب الأكبر، واليافطة الأكثر جلاءً، هما إزالة رموز بوتفليقة وتغيير الخارطة السياسية بصورة مطلقة.

لقد تجلت مظاهر ما يسميه السوسيولوجي المنصف ونَّاس الشخصية الجغرافية والشخصية القاعدية، إذ إن الجغرافيا والتاريخ يساهمان في ضبط معيشة الأفراد وتحديد توجهاتهم وإنتاج العلاقات فيما بينهم، وبالتالي تكوين الخصائص الكبرى للمجتمع وطبيعة المطالب. ولأن المجتمع الجزائري مجتمع أزمات من الأساس في التاريخ السياسي المعاصر فهو مجتمع يتميز بسلوك سياسي هُشمت سويته على مراحل وعقود بسبب سيطرة الفساد وسطوة الدكتاتورية المقنَّعة بغطاء ديمقراطية شبيهة.

تميَّزت المدن الكبرى بعلاقات دولية مدنية في حين تميَّزت المدن الداخلية الصحراوية بمفاهيم منكفئة على نفسها ومرتبطة بالعمود الفقري لعلاقات الجوار والتديُّن والركون إلى الدعة والسكون، ومن ثم ظهرت الزبونية المالية في المدن الكبرى، والزبونية العشائرية بنوعها الأكثر بروزًا في المدن الداخلية، وهو ما انعكس على طبيعة المخرجات الانتخابية، والنتائج التفصيلية تؤكد ذلك، فعادة ما توصف المدن بكونها خزانًا للأصوات الانتخابية الموالية في حين تعرف مناطق الشمال سلوكًا انتخابيًا متأرجحًا بين العزوف والمقاطعة والتصويت بـ لا. (انظر الملحق الخاص بنتائج انتخابات الولايات).

إن الزبونية، أو الشللية، استراتيجية ظرفية ومتغيرة تنبني على عدد محدود من الأفراد الذين تربطهم علاقات القرابة أو الجهة أو العائلة أو القبيلة، وذلك من أجل تحصيل مكاسب معينة.

إنها نوع من أنواع رأس المال اللاشكلي وهي ظاهرة تزحف على المجتمع القروي أو الحضري على السواء وتبرز إلى السطح في كل موعد انتخابي، وقد يلجأ المشرع إلى الاستقواء بها لضمان استمرارية صموده في وجه أعاصير مطالب التغيير.

وظف بوتفليقة علاقات الجوار والقرب على نحو مثّل نهاية له مستقبلًا، إذ كانت قريته الصغيرة التي ينتمي إليها خلال مرحلة حكمه هي قلعة الحكم وإصدار القرارات المصيرية في

وزارة العدل والقضاء والإعلام والداخلية والاقتصاد. وقد مثَّلت إطارات ولاية تلمسان، وتحديدًا قرية بوتفليقة ـ مسيردة ـ نواة صناعة القرار، فكانت هي الأصل، والبقيةُ الاستثناء. ومن الوجوه البارزة التي حكمت على مدى عقدين من الزمان وزراء مثل الطيب لوح والهامل وبلعيز والأخوة كوننان، وهؤلاء جميعًا شكَّلوا مع مرور الوقت أوليغارشيا سياسوية ومالية في آن واحد، وجلهم ينتمون إلى المنطقة الجغرافية الضيقة نفسها.

لقد كان من نتيجة هذا السلوك الذي انتهجته إدارة بوتفليقة إحساسٌ بالشعور بالإحباط من الإدارة والحكومات التي لا تشجع الكفاءات وتعطي الأولوية للمنطقة ومنطق القرابة الضيِّق. وقد انتشر هذا الفكر الشللي في بقايا الإدارات التنفيذية وصولًا إلى المؤسسات البحثية التي استطاع هذا المنطق الضيق تطويقها بحيث سيطرت قيم وانتماءات ما قبل حداثية.

كلما زاد التوجُّه نحو الحلول الفردية على حساب الحلول الجماعية تسببت الفردانية في تعطيل المصلحة العامة، وكلما ارتفع منسوب البيروقراطية تراجع الشعور بالمواطنة وارتفع منسوب اليأس والشعور بالعجز عن القدرة على تغيير الأمور ليلتفت الأفراد مرة أخرى من جديد حول بناهم التقليدية وانتماءاتهم العروشية والجهوية.

لقد انتشر في عهد بوتفليقة ما يسميه الوالي السابق بشير فريك «جهوَنة» الحكومات والمناصب الحساسة وعدّها من المآخذ الكبرى التي ستبقى راسخة في الذاكرة حول نظام حكم بوتفليقة، واعتماده أسلوب الجهوية بصورة مفضوحة ومبالغ فيها بإسناد المسؤوليات والتعيينات في المناصب الحكومية أو في المؤسسات السيادية الحساسة في الدولة، سواءٌ كانت أمنية أو سياسية أو إدارية وحتى اقتصادية، إلى المقربين جهويًا؛ فقد استحوذت ولاية تلمسان وحدها على 12 حقيبة وزارية من الوزارات الاستراتيجية الحساسة والسيادية، أما الحقائب الوزارية الأخرى فأُسندت إلى جماعة الكوتا السياسية وأحزاب التآلف الرئاسي في أغلب الحالات وصولًا إلى مدير التشريفات، مختار رقيق، الذي خرج من الرئاسة وهو من كبار الأثرياء[2]؟

أنتجت مرحلة بوتفليقة شخصية تهرُّبية والتفافيَّة، تحاول التمظهر بمظاهر الوطنية، لكنها براغماتية ونفعية بالأساس، وقد انسحبت هذه المظاهر بقوة في الركح السياسي، وتحديدًا في البرلمان الذي لم تطأه أقدام بوتفليقة نهائيًا؛ فقد ترأست المؤسسة البرلمانية شخصيات تتمتع بالنفوذ المالي على غرار السادة الجميعي وطليبة وسعيداني، وهذه الشخصيات بعضها يقضي محكوميته في السجن، وبعضها هارب خارج القطر، وبعضها انتهت مدة محكوميته.

إنها مظاهر غريبة للقرب الذي يتخذ أبعادًا غريبة في المخيال السياسي والممارسة السياسية، فقد سيطرت على النفوذ المالي لبعض الولايات الجزائرية شخصيات سياسية لا تنتمي إليها جغرافيًا ولكنها تتحكم فيها ماليًا، وهذا ملمح لوحظ في ولايات الشرق مثل عنابة وغيرها.

(2) بشير فريك، **حكم بوتفليقة: جنون أم خيانة؟**، ط 2 (الجزائر: دار الأمة، 2019)، ص 223 وما بعدها.

لقد شكلت عدة ولايات في الجزائر نموذجًا جليًا للزبونية السياسية التي تبنى على مقايضة الولاء والدعم في الانتخابات والمناسبات السياسية بامتيازات متنوعة لا تكون غالبًا مبررة، ولكن مع ذلك يظل المفهوم متعددًا في دلالاته وفي ممارساته، وقد تجلَّى في كثير من الولايات الجنوبية الداخلية بروز فئات من الساسة أنصاف الأميين من الذين استطاعوا أن يشوهوا الحياة السياسية باستحواذهم على مقاعد البرلمان موظِّفين علاقات القرب والجوار بحكم امتداداتهم القبلية الواسعة، وتمتُّعهم بسطوة المال الفاسد الناجم عن القروض المالية التي تأنف المجتمعات الداخلية على التعاطي بها بحكم درجة التديُّن المرتفعة؛ فتجد هذه الطبقات الفاسدة السياسية الجديدة ملجأً للبروز والتحكم في مفاصل الحياة وصناعة القرار السياسي والمالي. وكثير من الولاة لم يستطيعوا أن يتخذوا قرارات ضد بعض الساسة رغم الجرائم التي ارتكبوها.

ترتبط علاقات الجوار في المدن الداخلية والرعوية بالمال والسياسة، مثل الأغواط ورقلة الجلفة البيض، التي استطاعت أن تستحوذ على قرارها السياسي والحزبي شخصيات معروفة لدى الجميع، وبعضها تَسمى بأسماء مستعارة لها علاقة بسلطة المال[3].

من وجهة نظر سوسيولوجية يبرِّر بعض الباحثين لجوء الجزائري إلى علاقات الترابط العشائري الضيق، وبخاصة في سنوات التسعينيات وما بعدها، إلى تبنّي الحلول الشخصية كخيار وحيد بعد اقتناعهم بصعوبة المراهنة على الحلول الجماعية، وبخاصة بعد سنوات الإرهاب دفعت على الأقل جيلين إلى التحفظ عن بناء علاقات اجتماعية والانغلاق على الذات والاكتفاء بعلاقات محدودة جدًا وسطحية، واستعادة فكرة المغامرة في علاقات جديدة تعني بالضرورة استبعاد العمل الجماعي لإنتاج حلول جماعية للأزمات التي يعانيها المجتمع. هذا المعنى في جزء منه محرِّك لثقافة المواطنة ما دمنا نعتمد على الشراكة للتعايش في الوطن نفسه ونتقاسم المهمَّات والأدوار لترقية الوطن والحفاظ عليه، فكيف يمكن إيجاد ثقافة مواطنة بلا مواطن والاقتصار على وجود مجموعة من الأفراد في حيِّز جغرافي مشترك؟ وكلما زاد التوجه نحو الحلول الفردية على حساب الحلول الجماعية تسببت الفردانية في تعطيل المصلحة العامة، وكلما ارتفع منسوب البيروقراطية تراجع الشعور بالمواطنة وارتفع منسوب اليأس والشعور بالعجز عن القدرة على تغيير الأمور ليلتفت الأفراد مرة أخرى من جديد حول بناهم التقليدية وانتماءاتهم العروشية والجهوية على حساب انتمائهم إلى الوطن.

هذه المؤشرات تؤثر مباشرة في السلوك الانتخابي؛ فالعملية الانتخابية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمجال الجغرافي والترابي. وتشير الإحصاءات إلى أنه كلما كان المجال الترابي أقرب إلى المجال القروي كان تأثيره في السلوك الانتخابي أكبر، وكلما كان المجال أقرب إلى الحضري دخلت محددات أخرى في التأثير؛ ففي المدينة تضمحل معاني العصبية وأشكالها وينخفض الولاء المحلي بانخفاض التضامن الآلي والضمير الجمعي ليحل محله التضامن العضوي والفردانية[4].

---

(3) المنصف وناس، **الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربية** (تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2011).

(4) نور الدين بكيس ونوال رزقي، **كيف تصبح مواطنًا سيئًا في الجزائر؟** (الجزائر: دار سارة للنشر، 2018)، ص 161.

هذا ما نسجله في المدن الداخلية حيث تتوطد أواصر العصبية بينما تضمحل في ولايات الشمال الجزائري والمدن الكبرى، غير أن مناطق القبايل الكبرى تبقى محافظة على خصوصياتها في أشكال التضامن والتواصل والسلوك الانتخابي.

ثانيًا: النظام السياسي وعلاقات القرب العشائري

تتحول المجالس البرلمانية تدريجًا نحو حركية تشريعية غير مسبوقة لأسباب الشعارات التي يحملها الرئيس عبد المجيد تبون من قبيل الديمقراطية التشاركية وأخلقه الحياة السياسية. ويمكن في هذا الصدد ملاحظة نتائج الانتخابات التي عكست اكتساح القوائم الحرة للبرلمان، ناهيك بفئة من الشباب المكافح الجامعي الذي استطاع أن ينتزع مكانته تحت قبة البرلمان بالنضال ورباطة الشكيمة.

تاريخيًا، يمكن القول بسلاسة، ومن دون مواربة، إن النائب في البرلمان وظيفته ليست كما يفترض أن تكون وإنما هي قضاء حاجات الناس في مختلف مجالات الحياة، وهذا ما سبب العجر الهيكلي في البرلمانات السابقة التي عرفتها الجزائر وما جعل السلطة التنفيذية تتغول على السلطة التشريعية في نظام رئاسوي مشدد.

إن المسألة الانتخابية التي يعدّها البعض من أهم مؤشرات وجود الديمقراطية، لا بل قد يعدّها البعض المؤشر الوحيد، هي مؤشر مهم في الدلالة على نموذج ديمقراطي، لكنها في أحيان كثيرة تتم في ظروف أقل ما يقال عنها إنها ملتبسة.

لقد كانت المؤسسة البرلمانية تسير بمنطق المشيخة الانتخابية أحيانًا والأوليغارشية السياسية أحيانًا أخرى. فقد تولَّت عائلات سياسية ضمن ما يمكن تسميته الإقطاع السياسي الواضح بين الآباء والأبناء وبين أبناء العشيرة الواحدة.

يمكن، في هذ الصدد، الإشارة إلى الدراسة النوعية للباحث غسان الخالد في مسألة الاستئثار بصناعة القرار ومسألة الإنفاق بين العشيرة والدولة الريعية تحديدًا، إذ إن سلوكيات الدولة الريعية تؤدي إلى بروز نخب سياسية تقليدية. وظلت نخب كثيرة كهذه تستحوذ وتحافظ على مقاعدها النيابية لعهدات متتالية، بما فيها بعض زعماء التشكيلات السياسية، لولا تدخل المشرع مؤخرًا بقانون انتخابي صارم في هذه المسألة منع الترشح لأكثر من عهدتين نيابيتين. وقد لاحظ الباحث أن هناك عددًا معتبرًا من نواب البرلمان ظلوا يحافظون على مقاعدهم موظِفين علاقات القرب والجوار في المناطق التي ينتمون إليها تسندهم في ذلك سطوة المال التي تم تشكيلها عبر مرحلة عقدين تميزًا باستغلال فج للمال العام لشراء السلم الاجتماعي، وهو ما لاحظناه في بعض الولايات الداخلية مثل ورقلة الولاية البترولية تحديدًا[5].

(5) الأمر الرقم 21 ـ 01 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المؤرخ في 10 آذار/مارس 2021.

هناك من دعا إلى ضرورة الإقلاع عن الاختيار على أساس العروشية والجهوية والشعبوية أو الولاءات العصبية المصلحية والتي سادت لسنوات في المشهد الانتخابي. لقد كانت الغربلة الأمنية والإدارية بمنزلة تدخل سافر في عمل الأحزاب من خلال افتعال الأسباب وإقصاء الأشخاص والقوائم بكاملها من خلال اللجوء إلى التفسير المزاجي الضيق للمواد القانونية واستعمالها لضرب الخصوم السياسيين من طريق الآلة الإدارية المتواطئة والمتخالفة التي تؤدي غالبًا إلى الرفض الإداري لبعض المترشحين في الولاية نفسها، ومن العرش نفسه أحيانًا، لضرب المترشحين بعضهم ببعض[6].

تتنازع مسألة الانتماء والشعور بالانتماء في الواقع المدروس انتماءان؛ انتماء إلى العائلة وانتماء إلى الدين والوطن. ومع هذه الانتماء تتعقد مسألة الولاء، ولعل الإشكالية الكبرى هي حتمية تحويل الفرد من رعية خاضع للسلطان إلى ذات حرة ومواطن مستنير حريص على المصلحة العامة على حد تعبير هاشم صالح.

وفي كل موعد انتخابي تظهر مسألة أساسية تؤكد المعطى الجهوي القائم على القرب والجوار، وهذه المسألة هي معضلة التحالفات. وهذه التحالفات قد تكون قائمة على أساس سلالي أو لوني أو مناطقي، فهي تقوم على المنفعة والمصلحة تحديدًا. وهذا النوع من التحالفات يحمل طابعًا دونيًا، إذ من مصلحة الأضعف أن يتحالف مع الأقوى. وقد تتحالف تشكيلات سياسية تنتمي إلى منطقة معينة أو إقليم معين للظفر بمجمل مقاعد البرلمان مثل ما حدث في ولاية أدرار أقصى جنوب غرب الجزائر. وعليه، يمكن القول إن الانتخابات ليست مجرد قوانين وإنما هي السلوك الانتخابي الذي تمارسه الجماعات وكيفية ممارساته والعوامل المؤثرة فيه.

إن المسألة الانتخابية التي يعدّها البعض من أهم مؤشرات وجود الديمقراطية، لا بل قد يعدّها البعض المؤشر الوحيد، هي مؤشر مهم في الدلالة على نموذج ديمقراطي، لكنها في أحيان كثيرة تتم في ظروف أقل ما يقال عنها إنها ملتبسة. يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى ذروة الصراع الذي حدث خلال الحراك السياسي سنة 2019 بين اتجاهين مختلفين تمامًا، أحدهما ينادي بالخيار الدستوري مدعومًا من المؤسسة العسكرية، والثاني يدعو إلى الخيار السياسي على قاعدة أن المسألة السياسية معقدة وشائكة لتنتهي العملية بتبني الخيار الدستوري الذي نتج منه انتخابات رئاسية في 2019، وبرلمانية في حزيران/يونيو 2021، ومحلية في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

تميزت هذه الانتخابات بسلوك انتخابي يختلف من منطقة إلى أخرى، ولعل أضعف نسبة تميزت بها منطقة القبائل في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، كما تعدّ المنطقة الوحيدة التي تمت إعادة الانتخابات المحلية في بعض بلدياتها عقب مقاطعة شاملة في بلديات معينة في منطقة القبائل. فقد ذكرت الرئاسة في بيان، أن «الرئيس تبون وقع مرسومًا يستدعي بموجبه الناخبين لانتخابات جزئية لأعضاء المجالس الشعبية لبلديات، فرعون، مسيسنة، توجة، وأقبو، بولاية بجاية

(6) فريك، **حكم بوتفليقة: جنون أم خيانة؟**.

(شمال)، وبلديات، آيت محمود وآيت بومهدي، بولاية وتيزي وزو (شمال) وهو ما حصل في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

أدّت الدعاية التي نشأت في هذه المنطقة دورًا مهمًا في ضبط أجندة السوك السياسي الانتخابي وتحديد بوصلته ونسبيته النهائية في هذه المنطقة التي تتميز بنسيج سكاني منسجم ومتلاحم تحكمه علاقات القرب والجوار ومنطق كلمة الثاجماعت ـ تسمية أمازيغية تشير إلى جماعة صناعة القرار المحلي ـ الفاصلة في القضايا السياسية والاجتماعية على حساب السلطة الزمنية المتمثلة بالوالي.

ثالثًا: القرية الدوار مركز لحوكمة المدن ثقافيًا وعمرانيًا وسياسيًا (حالة مدينة تافيلالت في ولاية غرداية)

تتميز مدينة غرداية في الجنوب الجزائري بكونها حاضرة ثقافية علمية وثقافية واقتصادية؛ إنها مدينة تجمع بين المكوّن العربي والأمازيغي من جهة والمكوِّن الإباضي والمالكي من جهة ثانية. وقد استطاعت المدينة أن تحافظ على هذه الخصوصية عبر قرون من الزمن في تلاحم حافظت علاقات القرب والجوار على الخصوصية الثقافية، سواء القرب القريب في معناه الإثني أو القرب البعيد في معناه التساكني الجواري. ظلت غرداية تحافظ على الأحياء؛ فالعرب لهم أحياؤهم والإباضيون لهم أحياؤهم، لكن ما يجمع هؤلاء أسواق المدينة ومناسباتها الدينية والسوق الانتخابية السياسية التي يتقاسمون مخرجاتها بصورة واعية، وفي تبادل أدوار متميِّز، سواءٌ تعلق الأمر بالمجلس الشعبي الولائي أو انتخابات المجلس الشعبي الوطني أو الانتخابات البلدية أنها علاقات تقوم على مبدأ التساكن الهادئ والاعتماد المتبادل مع المحافظة على الخصوصية الثقافية للمكون الأمازيغي الإباضي الذي يعَدّ مكونًا أصيلًا في المنطقة رغم أن هذا المكون لا يمثل نسبة كبيرة في عموم المكون الكلي الوطني المالكي السني.

تعدّ غرداية حاضرة علمية عبر قرون وتتميز بدرجة عالية من المحافظة على التراث وقيم التدين الظاهري من حيث انتشار دور الإصلاح والمدارس الدينية الخاصة كما تتميز بتكوين عمراني فريد.

ظهرت ولاية غرداية عقب التقسيم الإداري للبلاد بحسب القانون الرقم 84 ـ 39 في عام 1984 حيث ضُمت سابقًا إلى ولاية الواحات (ورقلة حاليًا)، بعد ما كانت المركز المهم للمقاطعات الجنوبية في العهد، ثم إحدى دوائر 711 الفرنسي ولاية الأغواط في عام 1914. يحدها شمالًا ولاية الأغواط، التي تبعد منها نحو 233 كلم، ومن الشمال الشرقي ولاية الجلفة، التي تبعد منها نحو 333 كلم. أما من الشرق فتحدها ولاية ورقلة، التي تبعد منها نحو 233 كلم. أما غربًا فتقع ولايتا أدرار والبيض وتبعدان منها ـ على التوالي ـ مسافة 683 كم و323 كلم. وتحدها من ناحية الجنوب ولاية تمنراست، التي تبعد منها نحو 1413 كلم. تقع ولاية غرداية شمال صحراء الجزائر حيث تحتل موقعًا استراتيجيًا مهمًا يمثل بوابة الصحراء بتوسطها شقها الشمالي. تقدر مساحتها الإجمالية بـ86132 كلم² تمتد من الشمال إلى الجنوب 423 كلم ومن الشرق إلى الغرب من 233

كلم إلى 223 كم، يعبرها الطريق الوطني الرقم 31 المسمى طريق الوحدة الأفريقية، الذي يربط العاصمة بولاية تمنراست. حيث تتفرع الولاية إداريًا إلى 9 دوائر وتشتمل على 13 بلدية، ويقدر عدد سكانها سنة 2338 بـ 363598 نسمة، وكثافة سكانية 29.4 ساكن/كلم². ويتيح لها موقعها دورًا محوريًا في قلب الصحراء والمدن المجاورة بوصفها منطقة عبور مهمة تربط الكثير من المناطق عبر شبكة من الطرق الوطنية، حيث يربطها بمدن الشمال والجنوب الطريق الوطني الرقم 31، وبمدينة ورقلة الطريق الوطني الرقم 49، وبمدينة تيميمون الطريق الوطني الرقم 51.

تؤدي المدينة دورًا أساسيًا في خلق الثروات وفي تقدم البلاد؛ فالتعمير الخاضع لتدبير جيد يعدّ عاملاً لتحسين النمو الاقتصادي وجلب الاستثمارات المنتجة، وفي المقابل، فإن التعمير المدبر بطريقة سيئة لا يمثّل عقبة أمام التنمية الاقتصادية فقط، بل إنه يشجع على تفاقم ظاهرتي الفقر والتهميش.

واد مزاب أو بلاد الشبكة وتمتاز من بقية المناطق المجاورة لها بطبيعتها القاسية، حيث نجدها في تقاطع خط العرض الشمالي 32°33، وخط الطول الشرقي 3°42. سميت كذلك لأن فيها أودية كثيرة لا يتجاوز عمقها مئة متر تتجه كلها من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي، لتنتهي عند بحيرة. تبلغ مساحة بلاد الشبكة نحو ثمانية وثلاثين ألف كلم² تكتنفها الرمال شمال غرب ورقلة مربع، يحدها شمالاً بريان ومن الجنوب متليلي أما من الغرب فولاية الأغواط وشرقًا بلدية القرارة وزلفانة. تعدّ منطقة وادي مزاب أكبر تجمُّع حضري على مستوى الجزء الشمالي الغربي لولاية غرداية. يضم وادي مزاب أربع بلديات نجد في الوسط كلًا من: غرداية وبنورة، وفي الشمال بلدية الضاية بن ضحوة، ثم العطف في الجنوب مركزها الحالي مدينة غرداية التي تمثل المدينة المركز الاقتصادي والإداري للولاية بحكم موقعها في سهل وادي ميزاب، إذ أكسبها خصائص طبيعية فريدة تميِّزها عن بقية المدن الصحراوية، فطابعها العمراني والمعماري الفريد في نوعه جذب كبار العمرانيين المعاصرين أمثال كر بوزي، وبويون، ورافيرو، لذا فهي تمثل نموذجًا ناجحًا في المعمار التصميم الفريد[7].

كانت المنطقة قبل إعمارها منطقة جرداء تابعة للدولة، تم شراؤها بسعر معقول من طرف جمعية أمدول التي أخذت على عاتقها تسيير المدينة قصر تافيلالت قبل وبعد. كما يمثل قصر تافيلالت تجربة إنسانية خاصة. ويندرج قصر تافيلالت الجديد الذي تم تدشينه سنة 2006، ضمن نظرة إيكولوجية واجتماعية مستلهمة من التراث القديم الذي تتميز به القصور التقليدية لوادي ميزاب. ويلتزم المبادرون بهذا المشروع بتنفيذ كل أشغال تسيير النفايات المنزلية، من خلال إنشاء نظام للتجميع الثابت واستحداث نظام للمعالجة البيولوجية للمياه والإنارة العمومية بالطاقة الشمسية.

(7) الطيب عدون، «الهوية الثقافية والتماثلات الحضرية الجديدة في المجتمع الجزائري: حالة مدينة غرداية،» **مجلّة العلوم الإسلاميّة والحضارة**، العدد 3 (تشرين الأول/أكتوبر 2016).

تفتخر الجزائر اليوم، ببناء أول مدينة بيئية في البلاد على قمة صخرية في منطقة ميزاب شمال الصحراء. وقبل عشرين سنة، ارتفع قصر تافيلالت، المبني وفق طراز معماري متوارث منذ قرون.

بدأت فكرة إنشاء هذه المدينة في العقد الأخير من القرن الماضي كبديل للمدن الإسمنتية التي انتشرت في كل مناطق الجزائر من دون أي حياة اجتماعية، استجابة لأزمة السكن المزمنة. وشُيِّد قصر تافيلالت بالاعتماد على الهندسة المعمارية التقليدية والقيم المتجذرة في المجتمع الميزابي (أمازيغ) مع الحفاظ على البيئة الهشة في المنطقة المشهورة بواحات النخيل. ويقول مؤسسها أحمد نوح: «هنا يتعايش العصري مع الموروث من أجل الحصول على مدينة بيئية صالحة للحياة». وقد أطلق نوح هذا المشروع الطموح في عام1997 بالتعاون مع مهندسين وخبراء ميزابيين؛ فأنشأ مؤسسة «أمينول» التي تؤدي دور المستثمر العقاري ومانح القروض بلا فوائد، وهو ما سمح للمتملكين الجدد بدفع ثمن وحداتهم السكنية بالتقسيط على عدة سنوات. واشترت المؤسسة 22 هكتارًا من أرض صخرية تقع على بعد 600 كلم جنوب الجزائر، بثمن بخس، رغم أنها تطل على قصر بني يزقن أقدم قصور المدينة. والقصور عبارة عن قرى وأحياء تحيط بها أسوار كما اعتاد على بنائها سكان سهل ميزاب المصنَّف ضمن التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم اليونسكو. وقد ساهم أعيان من بني ميزاب بأموالهم الخاصة، وقدمت الدولة إعانات كما شارك السكان الأوائل في إشغال البناء من خلال تقليد مشهور في الصحراء الجزائرية يدعى «التويزة» وهو الاشتراك في العمل في التطوعي[8].

إن الجزائر غنية جدًا من الناحية البيولوجية بـ«الأنواع الفرعية» المستوطنة، فتاريخ الجزائر مليء أيضًا بأمثلة عن التقنيات والممارسات الاجتماعية والروحية كانت أجنبية في البداية ثم أصبحت محلية من خلال التواصل والتفاعل مع ثقافة وعادات السكان الأصليين.

تحكم قصر تافيلالت قوانين وقواعد تخص كل مناحي الحياة من حسن الجوار إلى حفلات الزواج؛ فالحياة منظمة وفق ميثاق يوقعه كل السكان، كما أوضح أحمد نوح. وتفرض هذه القوانين الحفاظ على النظافة والمشاركة في كل الأعمال التي تخص المدينة. وتتكفل كل أسرة بنظافة الحي الذي تقطن فيه لمدة أسبوع، كما يشارك السكان في صيانة المساحات الخضر. وخارج أسوار المدينة، أنشأ السكان حديقة لتعوض واحة النخيل التي عادة ما تجاور قصور غرداية لضمان حاجات السكان، فكل قاطن في المدينة يغرس ثلاث أشجار، نخلة وشجرة مثمرة وشجرة للزينة، وعليه أن يسقيها ويحافظ عليها وفق معايير الزراعة البيولوجية من دون استخدام سمادات أو مبيدات كيميائية.

(8) «الجزائر: قصر تافيلالت.. أول مدينة بيئية بنيت في بوابة الصحراء غرداية،» موقع فرانس 24، 4 نيسان/أبريل 2018، <https://rebrand.ly/c246ad>.

يمكن، مما سبق، تقديم الملاحظات الآتية:

ـ يساهم سكان قصر تافيلالت في حماية موروثهم الثقافي من خلال علاقات القرابة والجوار التي تربطهم تاريخيًا.

ـ يتميز السكان بعقلية تشاركية وهي ما تكرسه القوانين الحديثة المسماة «الديمقراطية التشاركية» التي تعتمد على توظيف لجان الأحياء والقرى لإدارة الشأن المحلي بالاستعانة بمكاتب الخبرة المتخصصة وهو ما يسمى مبادئ الحوكمة المحلية ولكن بمنظور عالمي.

ـ يتَّحد سكان في قراراتهم وآرائهم السياسية في المواعيد الانتخابية ضمن عقلية تسيّر العقل الجماعي وفق رؤية مبنية على الذكاء العاطفي الجمعي الذي يعلي من قيم الخدمة للولاية والمنطقة والبلد على خدمة الاتجاهات الحزبية. لذلك يلاحظ أن المواعيد الانتخابية المختلفة في هذه الولاية تسجل فوز المستقلين عادة على حساب التحالفات السياسية العتيدة بما فيها أحزاب الموالاة، ويعدّ الرجل الثاني في الدولة حاليًا من ولاية غرداية ومن فئة المستقلين وهو رئيس المجلس الشعبي الوطني، إبراهيم بوغالي، الذي ترشح تحت تسمية القائمة الحرة ـ الوحدة ـ في حين فاز بوكرموش عبد الرحمن عن قائمة الإشراق وعلي طرباقو عن حزب حركة البناء الوطني.

ـ تقدم علاقات القرب والجوار مفهومًا يتجاوز البعد المحلي إلى الاطار العالمي الذي يمكن عولمته بحيث يجمع في آليات تسويقه بين الإطار المحلي الناظم للثقافة المحلية والبعد الدولي المنفتح على قيم الحداثة والمدنية والتنمية المستدامة.

رابعًا: علاقات القرب والجوار والاقتصاد التضامني والنقاشات السياسية

من أجل تحقيق تنمية حضرية مندمجة ومستدامة، يجب أن تتوافر المدينة والبلدية، والدولة المركزية، والمصالح اللامركزة للدولة، والمؤسسات العمومية ذات الصلة بالتنمية الحضرية، والقطاع الجمعوي، وغير ذلك على رؤية واضحة واستراتيجيات ووسائل قانونية ومؤسسية وقدرات إجرائية. بتعبير آخر، هناك ثلاثة شروط أساسية لتكبير شؤون المدينة بفعالية، هي:

ـ تحديد سياسة الدولة تجاه المدينة، وإبراز دور للجماعات الترابية في ذلك.

ـ التنسيق بين أعمال القطاعات الوزارية في المدينة، في إطار الإصلاحات الحالية التي تشمل اللامركزية خصوصًا منها تلك المتعلقة بالجهوية المتقدمة والتركيز.

يتميز تدبير شؤون المدينة بتعقيده وبتعدد أبعاده. وتتمثل الأبعاد الثلاثة التي يجب أخذها في الحسبان من منظور الحكامة الترابية في ما يأتي[9]:

---

(9) محمد المولودي، «التخطيط الحضري ورهانات القيمية الترابية بالمغرب،» في: **حكامة المدن ومسألة التنمية: دراسات وأبحاث**، إشراف وتنسيق الحسين العبوشي، محمد الغالي وأحمد المالكي، سلسلة المؤتمرات والندوات؛ 48 (مراكش: منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2015)، ص 81 ـ 82.

1 ـ المدينة كإطار عمراني مشيد

المدينة مجال مادي مشيد (البنايات والطرق والمسالك، والتجهيزات الوظيفية المؤثثة للفضاء الحضري... إلخ) يخضع لممارسات تجعل منها تنظيمًا يستجيب، بدرجات متفاوتة، لمختلف حاجات السكان.

2 ـ المدينة كمجال عيش ساكنة متنوعة الحاجات

المدينة مكان عيش ساكنة ذات حاجات متنوعة (ماء شروب، تطهير، جمع النفايات المنزلية، نقل مشترك، مجالات خضراء، وغيرها). ويدل مجال العيش أيضًا على قياس جودة الحياة استنادًا إلى عدة مؤشرات، من قبيل جودة الهواء والماء الصالح للشرب، وحصة الفرد الواحد من المجالات الخضراء في المدينة، وغير ذلك.

3 ـ المدينة كمحرك للنمو بابعاده السياسية والثقافية والاقتصادية

تؤدي المدينة دورًا أساسيًا في خلق الثروات وفي تقدم البلاد؛ فالتعمير الخاضع لتدبير جيد يعدّ عاملًا لتحسين النمو الاقتصادي وجلب الاستثمارات المنتجة، وفي المقابل، فإن التعمير المدبر بطريقة سيئة لا يمثِّل عقبة أمام التنمية الاقتصادية فقط، بل إنه يشجع على تفاقم ظاهرتي الفقر والتهميش.

هنا، يمكن أن نأخذ في الحسبان التفاعلات القائمة بين مستويين: الفاعلين والمدبرين للمدينة من جهة، والأبعاد الثلاثة التي تخص المدينة من جهة ثانية.

أ ـ شروط تدبير المدينة وأبعاده

لا بد من استحضار أن الهدف مزدوج وهو أن التنمية والديمقراطية متلازمان على أن يكون مخرجهما عدالة اجتماعية، لأن هذا التلازم هو ضمانة الاستمرارية والتطور وتحصين كل مكتسب بضمانة مجتمعية أكثر من كل ضمانة قانونية أو مؤسسية. التنمية بما هي مؤشرات اقتصادية تتوخى إنتاج الثروة والفعالية والجودة في تدبيرها والتوزيع العادل لها، وهو ما يخرجنا من حصر التنمية في مؤشرات ماكرو اقتصادية فقط.

والديمقراطية بما هي آلية للشراكة والإشراك وتدبير الاختلاف وضمان حسن تدبير تضارب المصالح وموازين القوى بين الفئات المختلفة المتفاعلة داخل المحيط المديني وربط لممارسة السلطة بالخضوع للمحاسبة وضمان التكافؤ الفرص وشفافية التدبير.

إن أهم أهداف الحكامة المتوخاة من تدبير الجماعات المحلية والمدن والمناطق المتجاورة تتمثل بالآتي:

ـ تحقيق التنمية الاقتصادية وربطها بالعدالة الاجتماعية؛

ـ إعادة الاعتبار للفاعل السياسي والمدني وإشعاره بأنه المسؤول الأول والأخير عن الشأن المديني.

ـ رد الاعتبار للفاعل المنتخب بوصفه ممثل السيادة الشعبية والمخول الاضطلاع بمهمات التخطيط والتنفيذ والتتبع، والمعرَّض الأول والأخير للمساءلة والمحاسبة عند النجاح أو الإخفاق.

ـ مراجعة طبيعة العلاقة بين المركز والمدينة تنسيقًا وملاءمة، وهو ما يطرح سؤال الالتقائية على مستوى تنزيل المخططات والسياسات العمومية وتصريفها في المدن.

ـ إعادة الثقة للمواطنين وإخراجهم من حالة العزوف والسلبية واللامبالاة والأحكام الجاهزة، لأن عاملي القرب والإنجاز كفيلان بتحقيق هذا.

ـ مراجعة كلية لفلسفة نظام الوصاية في اتجاه تخفيفها وجعلها بعدية وربطها بالقضاء. ووسيلة تحقيق هذين الهدفين هي الحكامة:

تتطلب الاستجابة لمقتضيات التنمية المحلية بالمناطق الحدودية تنمية الحياة المجتمعية للمواطنين المحليين، وهذا يستدعي جهدًا كبيرًا من جانب السلطات والجماعات المحلية بالتعاون مع الفواعل المحلية في إطار تشاركي، يضمن ترقية اجتماعية واقتصادية وبيئية وأمنية كذلك نظير الظروف العامة التي تشهدها البلديات الثلاث بوجه عام.

• بما هي نمط تدبير شامل غير مختزل في بعد تسيير إداري خدماتي تقليدي يعالج اليومي من دون وضعه في مخطط استراتيجي، ولا يستحضر أن المدينة أضحت فضاء قانونيًا وسياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا.

• بما هي تعاقد بين كل الشركاء وتعاقد مع الشعب وتتطلب درجة عالية من الشفافية أمامه ليفعل سيادته مكافأة أو عقابًا[10].

يضاف إلى ذلك جملة إجراءات مبدئية لإعداد عرض مجالي لتطلعات الفاعلين على المستوى المحلي و هي كالآتي:

ـ تعزيز التواصل المجالي حيث يساعد على ابتكار الحلول أساليب التدبير المندمج وتقوية قدرات وإمكانيات الجهة، لذلك فإن إشراك جل الفاعلين والعمل على تعبئتهم بانخراطهم في خطوات التسويق المجالي جلها عوامل تساعد على خلق وتنامي العقلية التسويقية والتي ينبغي أن تنبع انطلاقًا من تكامل واندماج الاستراتيجيات التنموية. وفي هذا الإطار نشير إلى ثلاث مقاربات من شأن اعتمادها أن يعزز الاستراتيجيات التنموية على الصعيد المجالي، وتتمثل بالآتي:

(1) المقاربة الكلية: تقدم هذه المقاربة لمحة عامة عن مواطن قوة وضعف المجال لكن نجاعتها تبقى اقل فائدة عندما يتعلق الأمر بقطاع أو مشروع معيَّن.

(2) المقاربة الوسيطة: تقترح هذه المقاربة رؤية واقعية ودقيقة للعرض المجالي لقطاع أو نشاط معين، لكن من دون التطرق إلى موقعته على المستوى الوطني أو القطاعي أو حتى المجالي.

(10) عمر حرشات، «حكامة المدن الفرص والتحديات،» المصدر نفسه، ص 106.

(3) المقاربة الجزئية: تسمح بتقديم تحليل واضح لمؤهلات وإكراهات مشروع معين ودراسة تبعاته وجدواه على المجال، كما تسمح بإجراء المقارنة بين المجالات الأخرى، لكنها تفرض في المقابل تجزيئًا للاشتغال واستثمار حيِّز زمني طويل لكل دراسة حالة.

ويؤكد الباحث نفسه أن هذه المقاربات لا يمكن الفصل بينها لأنها تحقق نوعًا من التكامل والتفاعل فيما بينها، فالمقاربة الكلية تغدي المقاربتين الجزئية والوسيطة بمعطيات تهم الإطار العام بينما توفر المقاربة الجزئية معلومات مجزأة ولكن دقيقة بالنسبة إلى كل نموذج من المشاريع من خلال تحليل مفصل وشامل لمزاياه وعيوبه.

ب ـ استشراف مستقبل المجال انطلاقًا من مقاربات علمية

في هذا الإطار يحدد لويغنر (G. Loigner) ثلاث مقاربات للتحليل الاستشرافي:

(1) الاستشراف المعرفي: له هدف بمزدوج الفهم الحقائق التي ينبغي تحليلها، وبالتالي وضع افتراضات بشأن الاحتمالات الممكنة لهذه الحقائق مستقبلًا.

(2) الاستشراف التشاركي: الذي يشرف على التحليل الاستشرافي هو أول منشط (animateur) لنقاش جماعي يروم إدراك الرهانات المحددة لحقيقة معينة.

(3) الاستشراف القراري: أي مساعدة الفاعلين على اتخاذ القرار في إطار تعدد الخيارات الاستراتيجية وتبعًا لذلك سنركز على الوسائل التي يمكن أن تنصهر في استراتيجية[11].

ج ـ التنمية المحلية من منظور سوسيو ثقافي

تطورت النقاشات المرتبطة بالحكامة المحلية أخذت في الحسبان المفاهيم البيئية حديثه الاقتصاد الأخضر والاستدامة الخضراء والاقتصاد التضامني وهي مقاربات تشير إلى أهمية إدراك التصاميم الإدارية والهياكل التنظيمية وفق هذه الرؤى المعاصرة.

لقد طور الباحث كريم في تيجاني مقاربة جديدة عن الاستدامة المحلية تشير إلى أهمية التصاميم الإدارية الهيكلية وفقه معطيات ثقافية محلية أطلق عليها «الدارولوجيا» وهو ما يتوسم الإشارة إليه في ثنايا هذا الجزء من الدراسة.

منذ آلاف السنين، كانت المنطقة التي يقطنها الجزائريون بوتقة جغرافية وثقافية التقى فيها الكثير من المجموعات العرقية. إنها فضاء لطالما احتوى الجزائريون والجزائريات فيه ثقافات غزاتهم وضيوفهم وشركائهم، وأَثْرَوها بطابعهم الخاص. وكما أن الجزائر غنية جدًا من الناحية البيولوجية بـ«الأنواع الفرعية» المستوطنة، فتاريخ الجزائر مليء أيضًا بأمثلة عن التقنيات والممارسات الاجتماعية والروحية كانت أجنبية في البداية ثم أصبحت محلية من خلال التواصل والتفاعل مع ثقافة وعادات السكان الأصليين. لتجنُّب الالتباس «الدارولوجيا» هو مصطلح جديد وضعه الباحث كريم تيجاني منذ نحو سنوات بعدما لاحظ من خلال رحلاته واستكشافاته في الجزائر إلى أي مدى بدت كلمة البيئة غريبة على الجزائريين «ترف الدول المتقدمة».

(11) المصدر نفسه.

لذلك كان مصطلح دارولوجيا دائمًا مفيدًا جدًا في زيادة وعي الجزائريين، سواء في وسائل الإعلام أو في الكثير من الخلط بين المؤتمرات وورش العمل.

يذكّر المصطلح الجزائريين بأن بيئتهم هي أيضًا منزلهم وأنهم «مول الدار»، «سادة المنزل»، لذلك هم مسؤولون عن الأماكن التي يسكنونها. في اللغة العامية للجزائريين والجزائريات، «الدار» مثل «أويكوس» اليونانية، تعني المنزل والعائلة. بترجمة الأصل اللغوي لكلمة «إيكولوجيا» إلى كلمة محلية يفهمها الجزائريون، أصبحت الدارولوجيا أداة تحسيسية قوية تمكنت من اختبارها في الكثير من السياقات مع أنواع مختلفة من الجمهور الجزائري. الدارولوجيا مفهوم يجعل البيئة أمرًا مألوفًا أكثر وينقسم إلى ثلاثة أبعاد، يمثل كل منها في عقل سكان شمال أفريقيا ثلاثة مجالات مختلفة للبيئة.

يضيف الباحث كريم تيجاني قائلًا: الدار هي الحميمية المشتركة بين العائلة والأصدقاء المقربين والفرد، حيث الجسد هو الموئل. إنها التغيير الداخلي. يجسد الدوار، الذي يعني الدائرة ويحافظ على الوحدة التقليدية للقبيلة الجزائرية، جماعة مقربة من بعضها. هو «شأن عام» أكثر خصوصية، كل ما يقع وراء عتبة الباب، لكنه يفترض أن يبقى بيتًا. وكلما توسع الدوار في ذهن الساكن، إلى حيه الفرعي في منطقته وبلده وقارته، زاد إحساسه بالانتماء والمسؤولية البيئية. يصبح بذلك «دار كبيرة»، أي المنزل الكبير للعشيرة. عندها يتحول الدوار إلى تغيير جماعي وديمقراطية تشاركية. تعني كلمة «دنيا» العالم وكذلك الحياة، والتعبير الجزائري يقول: «الدنيا دوارة»، أي العالم والحياة يتحولان، لذلك فهي بمثابة دينامية دائرية. الدنيا هي بعد الانفتاح على العالم، وهي كذلك سمة عالمية متأصلة في كل تقاليدنا وممارساتنا على التنمية الاجتماعية المعاصرة. هي أيضًا بعد الاقتصاد والجغرافيا السياسية العالمية الذي يجب أن يشارك فيه الجزائريون والجزائريات، لا أن يتأملوا فيها. الدار والدوار والدنيا لا الواقع، قد ينفصل بعضها عن بعض وتتكامل بطريقة منهجية محضة. هي بمنزلة منطقة للمحافظة والتغيير في الوقت نفسه، بمنطق الأدوال الثلاثة، والجزائر هي بذلك «الدار الكبيرة» ودوار وطني حديث، والعالم هو أيضًا منزلنا المشترك مع الدواوير الوطنية والقارية الأخرى[12].

يمكن استخلاص النتائج التالية، من كل ما سبق، لتطبيق الحوكمة[13]:

(1) لا توجد طريقة مثلى لتطبيق الحوكمة: ثقافة المجتمع ومستوى التنمية البشرية في بلد ما هي عناصرُ أساسية يجب مراعاتها عند تبني خطة تطبيق مبادئ الحوكمة.

(2) الخطة أساس النجاح: تبنِّي الحوكمة من جانب المنظمات أو الحكومات، مثلها مثل أي عمل آخر، لكي تنجح وتحقق الأهداف لا بد من وجود خطة واضحة محددة ومعلنة وشفافة. ولا بد أن تحدِّد الخطة الإطارَ الزمني ومن يقوم بماذا، حيث إن توزيع المهمات بين المشاركين وطريقة

(12) كريم تيجاني، **التنمية المستدامة في الجزائر: صورة تشخيص لموعد معلق** (الجزائر: مؤسسة فريديريك إيبريت، 2021)، ص 28.

(13) بسام بن عبد الله البسام، **الحوكمة في القطاع العام** (الرياض: مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، 2016)، ص 158 ـ 160.

تأدية الأعمال لإنجاز المهمة، إضافة إلى تحديد آلية الرقابة على التنفيذ، تساهم في نجاح تطبيق الحكم في القطاع العام.

(3) ضرورة الدعم التشريعي والقانوني: كل الحالات تؤكد ضرورة وجود إرادة وإدارة من جانب الجهة المشرفة والمنظمة وتطبيق مبادئ الحوكمة على القطاع العام، فمن دون الدعم التشريعي ووضع قوانين وأنظمة توضح آلية المشاركة وتعزز الشفافية وتحدد الرقابة، لا يمكن الحصول على النتائج المطلوبة من تطبيق الحوكمة. وعلى الرغم من أهمية تأطير عملية التطبيق والتنفيذ للحوكمة بإطار تنظيمي فإن غياب التنفيذ الفعّال يعدّ سببًا رئيسًا آخر في عدم النجاح في التطبيق.

(4) المبدأ واحد: سواء كان الهدف من تطبيق مبادئ الحكم العملية الانتخابية أو تقديم خدمات عامة، فإن مبادئ الحوكمة لا تتغير، وعلى الرغم من ذلك لا بد من الأخذ في الحسبان أهمية كل مبدأ ومدى التركيز المطلوب على كل عنصر من عناصر الحكم.

يمكن تجاوز المفاهيم السلبية والمتمظهرات غير الحداثية للجوار بتعزيز مبادئ التكامل في شقه السوسيوسياسي الذي يعدّه باحثو التنمية السياسية بمنزلة عملية اجتماعية سياسية تاريخية تتوخى اجتياز الولاءات الضيقة للجماعات الاجتماعية والثقافية المتباينة وتعزيز روح التضامن وأساليب التواصل ومشاعر الوفاق.

(5) النتيجة الواحدة: في كل الحالات التي تم عرضها نجد أن نتيجة تطبيق عناصر الحكم إيجابية بغض النظر على مستوى التطبيق أو دوله أو القطاع الذي يتم التطبيق فيه. لكن لتحقيق أداء حكومي فعال وكفؤ لا بد من تبنّي مبادئ الحكم في القطاع العام من جانب الحكومات ودعمها تشريعيًا وتنظيميًا. وتتعدد طرائق التطبيق وتختلف، إلا أن النتيجة واحدة، وهي تقديم خدمات عامة متميزة.

يحتوي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل توظيف الحوكمة عبر الخطط ووسائل التواصل الاجتماعي، ثلاثة محاور كبرى؛ فالمقاربة التشاركية في الربط بين التنمية بمكوناتها البشرية والثقافية أو بمختلف الفاعلين تهدف إلى ما يأتي:

ـ تثمين الرأسمال البشري بإدماج الساكنة في المشاريع التنمية التي تتيح لهم تلبية الحاجات الأساسية وضمان التنمية الإنسانية المستدامة.

ـ تبنّي نسق الحوكمة المؤسس على برمجة تستجيب لحاجات الساكنة المعنية وعلى مشاركة نشيطة وعلى إنجاز اللامركزية.

ـ تكوين المساعدين التنمويين في المجالات التقنية وتدبير الموارد البشرية لتقوية كفاءات المنظمات غير الحكومية والجمعيات المحلية.

من خلال ما تقدم يمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

• الفضاء العمراني عندما يتم تسييره بمنطق الحكامة سيزيل كثيرًا من الأحكام الجاهزة لعلاقات الجوار القائمة على العرق العصبوية ويفتح المجال للمشاركة الحقيقية في إدارة الشأن المحلي[14].

• سيفضى إلى تحقيق نتائج حقيقية وفعالة على مستوى مختلف المواعيد الانتخابية بحيث يتجاوز مفاهيم الزبونية والشللية.

• سيكون عنصرًا مثمِّنًا للقوانين والأطر الانتخابية الضابطة للعملية الانتخابية، وهذا ما لوحظ في مخرجات النتائج النهائية للانتخابات حيث ارتفعت نسبة النواب حاملي الشهادات الجامعية، ورفعت أيضًا من نسبة الشباب مقابل خفض تمثيل المرأة المستند إلى قانون الانتخابات الجديد الذي دعم معايير التمييز الإيجابي على حساب قانون الكوتا السياسية السابق.

سيعظم من قيم التآزر والتعاون ونقل بعض القيم الإيجابية المتوارثة مثل قيم التويزة وهي عادة تلجأ إليها منطقة القبايل وغرداية وبعض المناطق الجنوبية في مجالات التضامن الأُسري والاقتصادي. وقد ينسحب ذلك على التوجُّه السياسي بمنطق التثاقف لا بمنطق الصراع، فقد شهدت مثلًا منطقة تيزي وزو قبل حلول شهر رمضان الفضيل توزيع اللحوم على جميع سكان القرى الجبلية من الفقراء والعائلات المعوزة في عادة اجتماعية عريقة تسمى الوزيعا في ظل ارتفاع سعر اللحوم الحمراء في الجزائر.

لكن في المقابل يلاحظ أن المعطى السياسي يتحرك سلبًا وإيجابًا بحسب درجة الوعي لدى الساكنة وطبيعة القرار الجماعي الذي يتخذ وفق مقاربة جماعية. وهنا نسجل بعض الحالات الجديرة بالبحث، مثل حالة بيان عروش القرية التي تجمعت ضد المترشح ولد إبراهيم الوناس في قرية أمزيو ـ الذي صدر حكم جماعي ضده بطرده من القرية وحرمانه عددًا من حقوقه بسبب ترشحه في الانتخابات التشريعية 12 حزيران/يونيو 2021. يمكن القول بوضوح، في هذا الصدد، إن البنى التقليدية في منطقة القبايل قوية ومؤثرة، وهي في حالة سلوك احتجاجي متواصل؛ سلوك احتجاجي ناعم وغير صدامي تغذيه الحركات الجمعوية المنتشرة؛ ففي ولاية بجاية لوحدها وصل عدد الجمعيات الريفية ما بين عام 1970 و2008 إلى ما يعادل 1730 جمعية. وتؤدي هذه الجمعيات دور الاحتجاج الصاعد المُطالب دائمًا بتأمين الخدمات، وعادة ما تغلف المطالب بيافطات سياسية رافضة للمجالس المنتخبة واللعبة السياسية الحزبية وضد أشكال السلطة المحلية. وقد أكدت دراسة سابقة لمحمد إبراهيم صالحي والموسومة بـ «المحلي في احتجاج المواطنة وهي تبني حالة القبائل» العجز الفاضح للمنتخبين المحليين. وفي هذه المنطقة يسود تفكير مؤداه ضرورة تفوق السلطات المنتخبة على السلطات التنفيذية بمختلف أدواتها[15].

---

(14) تدخل المشرِّع في سن قانون يجرم التمييز وخطاب الكراهية، القانون الرقم 20 ـ 05 المؤرخ في 29 نيسان/أبريل 2020.

(15) للاستزادة، انظر: محمد إبراهيم صالحي، «المحلي في احتجاج المواطنة وهي تبني حالة القبايل،» ترجمة محمد حيرش بغداد، **دفاتر إنسانيات: المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الاجتماعية** (وهران)، العدد 3 (2012)، ص 117 ـ 118.

• يتزايد الحديث عن الروابط العشائرية والتداخل بين ما هو سياسي واقتصادي وأمني في الجزائر، وبخاصة بعد التقطيع الجغرافي للجماعات المحلية والإقليمية الحديثة التي أبرزت وجود مناطق حدودية ينبغي أن تتصدى بتضافر جهود الدولة لكل أنواع التهديدات الصلبة واللينة، وبخاصة ما يتعلق بالتهريب والجريمة المنظمة، وهو ما حتّم الحديث عن المواطن المحلي والذكاء المحلي والعقل الجمعي المحلي.

• يمكن القول إنّ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم هو تعبير عن إرادة الدولة في تحقيق سياسة محددة لتسيير إقليمها خلال فترة زمنية طويلة المدى، تتجسد فيها تنمية موزعة على كل أقاليم الدولة من دون استثناء، باستغلال إمكانيات كل إقليم لتحقيق تنمية شاملة انطلاقًا من مشاورات واسعة تضم كل الفاعلين بما فيها الدولة والجماعات المحلية والخبراء والمواطنين.

• ينطلق هذا المخطط من قاعدة أساسية تترجم رغبة الدولة في تعزيز المبدأ التشاركي، وإحلال الآليات المؤسسية التي تتيح الفرصة لفواعل المجتمع المدني والمواطنين المحليين ـ إلى جانب الجهات الرسمية طبعًا ـ في دفع التنمية وفق ما يسمى التشاركية المحلية، حيث يهدف المخطط إلى احتواء انشغالات ساكنة مناطق الظل الحدودية، وترقية الفضاء الحدودي بشريًا، واجتماعيًا واقتصاديًا، وجعله يستجيب لتطلعات الانفتاح والتعاون عبر الحدودي مع دول الجوار في إطار الحفاظ على أمن ووحدة الوطن، إذ «تشمل السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم مجمل الاستراتيجيات والأعمال الرامية إلى ضمان التوزيع المناسب للسكّان والأنشطة الاقتصادية والهياكل الأساسية، مع مراعاة خصائص الأقاليم والحرص على ضمان التوازن والإنصاف والجاذبية عبر كامل فضاءات التراب الوطني، وذلك في إطار التنمية المستدامة».

• استنادًا إلى المقاربة التشاركية، يضطلع المجتمع المدني في المناطق الحدودية «بكل الشؤون المجتمعية، الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية وحتى الأمنية منها. كما أنّ التزامه العملي وأحقيته لا بد أن يعتمدا على مقاربة شاملة للمجتمع بأسره، تضمن مشاركة فعّالة للمجتمع المدني المحلي وأصحاب المصالح وتساعد على تشكيل الأولويات والاستراتيجيات التنموية. كما أنّ توافر بيئة تمكينية وفضاء عملي للمجتمع المدني والفواعل غير الرسمية يعدّ عاملًا مهمًا في تسهيل مساهمتهم في التنمية، إضافة إلى تعزيز المنظمات المحلية لتكون فعّالة ومستدامة».

• يؤكّد هذا التوجه ما أطلق عليه داموثران موهان (Dhamotharan Mohan) مصطلح: منظور تطوير الطاقات الذي يفترض أن تنمية المجتمع الحدودي تساهم في جعل الموطنين المحليين (سكان المناطق الحدودية أغلبهم من العرش نفسه أو العائلة أو القبيلة نفسها)، والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص تستجيب بصورة إيجابية للتحولات السريعة في مختلف المجالات، من خلال إيجاد وسائل إضافية للمشاركة والتعاون بين المجتمع والحكومة، وبالتالي، تقاسم قاعدة القوة على المستوى المحلي، من خلال تعزيز طاقات المجتمع المحلي في تسيير وتدبير شؤون أفراده والاستفادة من التمويلات المقدمة من طرف الحكومة المركزية، بهدف ترقية الإنتاجية والاستجابة لحاجات المجتمع، إضافة إلى تعزيز النهج التشاركي على مستوى الحدود الإقليمية، أي بين الدول المتجاورة، سواء على المستوى الفردي أو التنظيمي من خلال الجمعيات والنوادي، وخصوصًا أنّ قانون الجمعيات الجزائري 12 ـ 06 يتيح لهذه الأخيرة في إطار المادتين

(2) و(3) إمكان الانخراط في جمعيات أجنبية والاحتكاك بها والتعاون مع منظمات دولية غير حكومية، تجمعها معها أهداف مشتركة في إطار الشراكة واحترام الثوابت الوطنية والتقيد بالضوابط القانونية التي تنظم المجال.

• تتطلب الاستجابة لمقتضيات التنمية المحلية في المناطق الحدودية تنمية الحياة المجتمعية للمواطنين المحليين، وهذا يستدعي جهدًا كبيرًا من جانب السلطات والجماعات المحلية بالتعاون مع الفواعل المحلية في إطار تشاركي، يضمن ترقية اجتماعية واقتصادية وبيئية وأمنية كذلك نظير الظروف العامة التي تشهدها البلديات الثلاث بوجه عام، حيث يقع على عاتق المجالس البلدية المنتخبة مسؤولية التحلي بالحوكمة التسييرية للموارد المحلية لجعلها تستجيب للمتطلبات المحلية، وضرورة التوجه نحو التفاوض مع السلطات الولائية وحتى المركزية في حال عدم القدرة على الاستجابة وفق الميزانيات البلدية المعتمدة سنويًا.

• تنطلق الفكرة من «إنسان المناطق الحدودية أو الإنسان الحدودي» (Borderlander) كموضوع وهدف للتنمية المستدامة للحدود في الوقت نفسه، إذ يفترض هذا المنطلق استغلال الموارد البشرية والاستثمار فيها على المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي، بتعزيز حقها في الحصول على سبل عيش جيدة، والحصول على الرعاية الصحية والتعليم، والعمل وضمان دخل جيد، وذلك من خلال دعم المشاريع الإنتاجية والسياحة في المناطق الحدودية، وهو ما يتيح الوصول إلى الديمقراطية التشاركية، حيث يحصل المواطنون على آليات وفرص حقيقية للمشاركة في القرارات المحلية المتعلقة بقضايا وشؤون حياتهم اليومية[16].

خاتمة: نحو عقد اجتماعي يوظف الجوار كميكانيزم إيجابي والتشاركية كمسألة أخلاقية جماعية

تشير التقارير الرسمية أن عدد مستعملي الإنترنت في الجزائر يتجاوزون 27 مليونًا، وأول مرة يتجاوز فيها معدل انتشار الإنترنت نسبة المواطنين مقارنة بمجموع السكان، وهو ما يجعلنا أمام مواطن جديد يعيش مفاهيم ما بعد الحداثة قد يستأنس بقيم القرب والجوار ولكن وفق مفاهيم جديدة للديمقراطية والحكامة والتشاركية. تؤدي وسائل التواصل الاجتماعي الحالية حالة مهمة في تكوين فضاءات موازية للمؤسسات الرسمية يتم من خلالها تعبئة المهارات والقدرات والإمكانيات، إضافة إلى أن تكوين الفضاءات الموازية يعد مؤشرًا على نزع الثقة، أو على الأقل التشكيك في مؤسسات الدولة، وبخاصة الناشطة في العمل التضامني والخيري. كما يمكن المواطن الحالي محاصرة الإدارة ودفعها إلى القيام بإصلاحات وخلق دينامية في الجيوب الديمقراطية ومناطق الهامش أو ما يسميها الرئيس عبد المجيد تبون «مناطق الظل».

---

(16) للاستزادة أكثر انظر: سامي بن طالب، «إشكالية التنمية المحلية في المناطق الحدودية في الجزائر: دراسة في أصول المقاربة التكاملية ـ ولاية الوادي نموذجًا،» (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة غرداية، 2021 ـ 2022).

لا شك أن التواصل والتشبيك العميق يحرج السلطة ويفضح الشبكات الزبونية في الداخل والخارج ويؤسس لمبادئ الحكامة والتشاركية الحقيقية.

تنبني الحكامة، إضافة إلى بعدها التدبيري، على بعد سياسي يبتغي مساءلة الديمقراطية التمثيلية الجاري العمل بها في مختلف الأنظمة السياسية، بحيث يصبح المواطن في قلب صناعة القرار، وذلك بالتمثيل الشاسع والواسع وكذلك بالتشاور المكثف مع مختلف الفاعلين الجمعويين والمواطنين المحليين، حتى يتحول مفهوم القرب والجوار إلى أدوات حقيقية لبناء الديمقراطية وترسيخ التشاركية وذلك بخلق توازن تنموي في كل الجهات والمناطق[17].

يمكن القول بوضوح إن الجوار وفق هذه الرؤية يتوافق مع مقاربة دايفيد بايرن بأنه حقيقة يمثل تجمعًا من الناس يسكنون في منطقة واحدة ويعيشون معًا في جماعات وتحدث في ما بينهم تفاعلات إيجابيية تقوم على المؤانسة والتعاون وحماية الشأن المحلي وإدارته، وهذه النظرة تقوم على الاحتفاء بتنظيم الفضاء الجغرافي على نحوٍ متكامل بالتنسيق مع السلطات المحلية[18].

يمكن تجاوز المفاهيم السلبية والتمظهرات غير الحداثية للجوار بتعزيز مبادئ التكامل في شقه السوسيوسياسي الذي يعدّه باحثو التنمية السياسية بمنزلة عملية اجتماعية سياسية تاريخية تتوخى اجتياز الولاءات الضيقة للجماعات الاجتماعية والثقافية المتباينة وتعزيز روح التضامن وأساليب التواصل ومشاعر الوفاق بين أعضائها وصولًا إلى تأسيس هوية موحدة تمثلها دولة مركزية متسيِّدة، وهو ما يحقق تجانس الكيان الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمع واتساقه ويمثل قاعدة راسخة لتوفير الأمن الاجتماعي وكفالة الاستقرار السياسي. والواقع أن تزايد الفوارق يعمق أزمات التنمية السياسية، لذلك يرى جيرتز أن الأمر ليس بحاجة إلى ثورة تصنيعية تنموية فقط، بل إلى ثورة تكاملية تلم شمل المجتمع وتجمع شتاته في إطار كل متكامل على نحو يسمو فيه الولاء للأمة على الولاءات الضيقة[19].

إنها عملية مهمة وملحة تضمن تجاوز التوظيف السلبي لعلاقات والتعبئة لخدمة مصالح أو غايات جماعة أو طبقة معينة، وتقلص من فرص التحديث، كما تعمل على تسييس الاختلافات والتناقضات القائمة بين الجماعات وانتقالها من النسق الكلي للمجتمع إلى البناء السياسي والعملية[20].

---

(17) انظر في هذا الصدد: سعاد سلامي، **التفكير في المرفق العام والحكامة بمفردات المواطنة** (تونس: مؤسسة الأطرش 2017)؛ غسان الخالد، **البدوقراطية: قراءة سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية**، سلسلة اجتماعيات عربية (بيروت: منتدى المعارف، 2012). انظر أيضًا: Bernard Manin, *Principes du gouvernement représentatif* (Paris: Flammarion, 2012), et Jean Leca, «L'état entre politics, policies et polity ou peut-on sortir du triangle des Bermudes?,» *Gouvernement et action publique*, vol. 1, no. 1 (2012), pp. 59-82.

(18) David Byrne, *Social Exclusion* (Buckingham: Open University Press, 1999).

(19) انظر في هذا الصدد: Clifford Geertz, *The Integrative Revolution: Primordial Sentiments and Civil Politics in the New States* (New York: The Free Press, 1967), p. 263.

(20) السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي، الجزء الثاني: البنية والأهداف** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص 166 ـ 167.

لا سبيل إلى توظيف الجوار برؤية استراتيجية إيجابية إلا بتبني الديمقراطية المحلية كامتداد للديمقراطية الحقيقية التي تتطلب أن تمتد فروع هذه الديمقراطية إلى الجماعات المحلية بوصفها المدرسة العظمى لتمرين السياسيين على فض المشاكل وتحمل المسؤوليات[21].

الملحق

إجمالي الولايات والبلديات الحدودية في الجزائر وفق التنظيم الإقليمي الجديد للبلاد

الولايات الحدودية	إجمالي البلديات	عدد البلديات الحدودية	البلديات الحدودية (بالمئة)
الطارف	24	09	37
سوق أهراس	26	05	19
تبسة	28	10	36
الوادي	22	03	18
ورقلة	11	01	09
إليزي	04	03	75
جانت	02	01	50
تمنراست	08	01	12.5
عين قزام	02	02	100
برج باجي مختار	02	02	100
أدرار	26	01	04
تندوف	02	02	100
بشار	11	06	55
بني عبّاس	10	01	10
النعامة	12	04	33
تلمسان	53	07	13
مجموع المناطق الحدودية	**243**	**58**	**24**

المصدر: سامي بن طالب، «إشكالية التنمية المحلية في المناطق الحدودية في الجزائر: دراسة في أصول المقاربة التكاملية ـ ولاية الوادي نموذجًا،» (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة غرداية، 2021 ـ 2022)، ص 118.

(21) محمد العجمي، **بين ثورة المجتمع وتأسيس الساسة: مشروع دستور خارج السياق** (تونس: منشورات مجمع الأطرش، 2014)، ص 119. ورد أيضًا في دستور 2020 في المادة 16 منه تعزيز الديمقراطية التشاركية بإعطاء الصلاحيات للمجتمع المدني في إدارة الشأن المحلي.

□ **القرابة والجوار في الفضاء الحضري والسياسي الجزائري: نحو تجاوز الزبونية وبناء التشاركية؟** ..... بوحنية قوي

يبدو مفهوم القرابة والجوار من أكثر مفاهيم ما بعد الحداثة تداولًا، كونه من المفاهيم ما دون المحلية التي تتجاوز الأطر الحداثية. تتمظهر مفاهيم القرابة في أدبيات الأنظمة السياسية العالمية تحديدًا، وفي أحيان كثيرة توظف بصورة علاقات زبونيَّة فجَّة في المواعيد السياسية الانتخابية. وقد عاشت الجزائر مواعيد انتخابية متباينة منذ الحراك السياسي سنة 2019، بحيث تغيَّرت مفاهيم القرابة والتجاور في المسيرات الأسبوعية كل جمعة، فألغت المطالب مفاهيم الجغرافيا الوطنية الكلاسيكية. تحاول هذه الورقة من جهة، مقاربة موضوع العلاقة بين مفاهيم القرابة والجوار كمفاهيم سوسيوسياسية وتبحث في علاقتها بالسلوك الزبوني والانتخابي والسياسي من جهة ثانية، فضلًا عن علاقتها بالمجال الحضري والاجتماعي؟

كلمات مفتاحية: القرابة، الجوار الجغرافي، النزاعات، العصبية، القبلية، الزبونية، الانتخابات.

□ *Kinship and Neighborliness in the Algerian Political and Electoral Urban Space: Toward Overcoming Patronage and Building Participatory Engagement?* ..... Bouhania Qaoui

The concept of kinship and neighborliness appears to be one of the most widely discussed postmodern concepts, as it is one of the sub-local notions that transcend modern frameworks. Concepts of kinship manifest in the literature of global political systems, often used in the form of blatant patronage relationships during political election campaigns. Algeria has experienced varied electoral dates since the political movement of 2019, during which the concepts of kinship and proximity changed in the weekly marches every Friday, thus canceling the demands of classical national geography. This paper, on one hand, aims to approach the topic of the relationship between kinship and neighborliness as socio-political concepts, and on the other hand, examines their connection with patronage behavior, electoral politics, and the urban and social space.

Keywords: Kinship, geographical neighborliness, conflicts, tribalism, patronage, elections.